



المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء
لغرب أفريقيا
الدورة السابعة والعشرون

المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء
لشمال أفريقيا
الدورة التاسعة والثلاثون
الدورة المشتركة الثالثة

الرباط (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢١-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها شمال أفريقيا وغربها مؤخرا: استعراض الموجزات دون الإقليمية

الموجز الاجتماعي والاقتصادي لغرب أفريقيا، ٢٠٢٤: منطقة دون إقليمية قادرة على الصمود تعاني من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للأزمات المتعددة

أولا-مقدمة

١- يشهد غرب أفريقيا آثارا اجتماعية واقتصادية كبيرة ناجمة عن التحديات العالمية والإقليمية. ورغم بطء النمو الاقتصادي العالمي وعدم تفاوته من منطقة إلى أخرى، إلا أنه أخذ في عام ٢٠٢٤ يتعافى بشكل مطرد من فترة مظلمة اتسمت بالأزمات الناجمة عن جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، وتغير المناخ، والتوترات الجيوسياسية، والضغط التضخمي على أسعار الغذاء والطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يتعافى النمو الاقتصادي لأفريقيا ككل بشكل طفيف في عام ٢٠٢٤.

٢- ويعاني غرب أفريقيا من تحديات مستمرة في الأمن والحكومة، والضغط المناخي، وانعدام الأمن الغذائي، والضغط الديمغرافية، وكلها عوامل أعاق الانتعاش الاقتصادي. ورغم بيئة الأعمال المواتية، فقد تسبب انعدام الأمن في خسائر في الأرواح ودمار مادي وانعدام الثقة في أوساط المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وهو ما أدى إلى حلقة مفرغة من الجوع والنزوح اللذين يستلزمان المساعدة الإنسانية، واللذين يهددان بشكل خطير الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

٣- ومن حيث الديناميات السكانية، بلغ متوسط معدل الخصوبة الإجمالي في عام ٢٠٢٤، في بلدان غرب أفريقيا ٤,٤ ولادة لكل امرأة، مقارنة بـ ٢,٢ و ٤ للعالم بأسره وأفريقيا بأكملها، على التوالي.^(١) وفي ظل هذا المعدل من الخصوبة، تجد دول المنطقة دون الإقليمية صعوبة في توفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، لسكانها المتزايدين. ومع ذلك، عند القيام بالاستثمارات اللازمة، ستتاح لدول غرب أفريقيا فرصة فريدة لتسخير العائد الديمغرافي وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل.

٤- ويرد في هذا التقرير تحليل للحالة الاجتماعية والاقتصادية في غرب أفريقيا في عام ٢٠٢٤، إلى جانب توقعات عام ٢٠٢٥، مع مراعاة البيئة الاقتصادية العالمية؛ الأزمات الأخيرة؛ عدم الاستقرار السياسي ومشاكل الحوكمة؛ الآثار المحتملة للانسحاب المعلن لبوركينا فاسو ومالي والنيجر من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)؛ والمشاكل الهيكلية المستمرة في المنطقة دون الإقليمية.

ثانيا - السياق الاقتصادي والسياسي الدولي

ألف - التشطي الاقتصادي والجيوسياسي وتداعياته

٥- منذ أوائل عام ٢٠٢٢، شهدت البيئة الدولية عودة عدم اليقين وعدم الاستقرار الجيوسياسيين، في البداية مع الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وتجدد الصراع في الشرق الأوسط منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وتمثلت إحدى نتائج تلك الصراعات الجيوسياسية في التشطي الجغرافي الاقتصادي، مع تجدد الاهتمام بالمنظمة (البريكس) التي تضم كلا من الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، ومع إقامة تحالفات اقتصادية وسياسية جديدة. وفي عام ٢٠٢٤، انضمت إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية ومصر والمملكة العربية السعودية إلى البريكس التي كانت تضم حتى ذلك الحين الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند.

٦- وقد أعاد هذا التشطي الجيوسياسي تشكيل سياسات التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي بالكامل، والتي يبدو الآن أنها مدفوعة باعتبارات استراتيجية وليست اقتصادية أو تنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، استمر تأثير النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بالآثار المتبقية الناجمة عن الصدمات العالمية الكبرى، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة بسبب الاضطرابات في سلسلة الإمداد. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ رقم قياسي من القيود التجارية الجديدة بلغ ٢٠٣٧ قيودا في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٢٣، نتيجة للنزاعات التجارية والتوترات الجيوسياسية.^(٢)

باء- حالة الاقتصادات العالمية والإقليمية

٧- كما هو يتضح من الشكل الأول، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يستمر الاقتصاد العالمي في النمو في عام ٢٠٢٤ بنسبة ٣,٢ في المائة سنويا، أي أبطأ بنسبة ٠,١ في المائة مما كان عليه في عام ٢٠٢٣، ثم ينمو بسرعة أكبر قليلا في عام ٢٠٢٥، وذلك بنسبة ٣,٣ في المائة. وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاقتصادات المتقدمة ١,٧ في المائة في

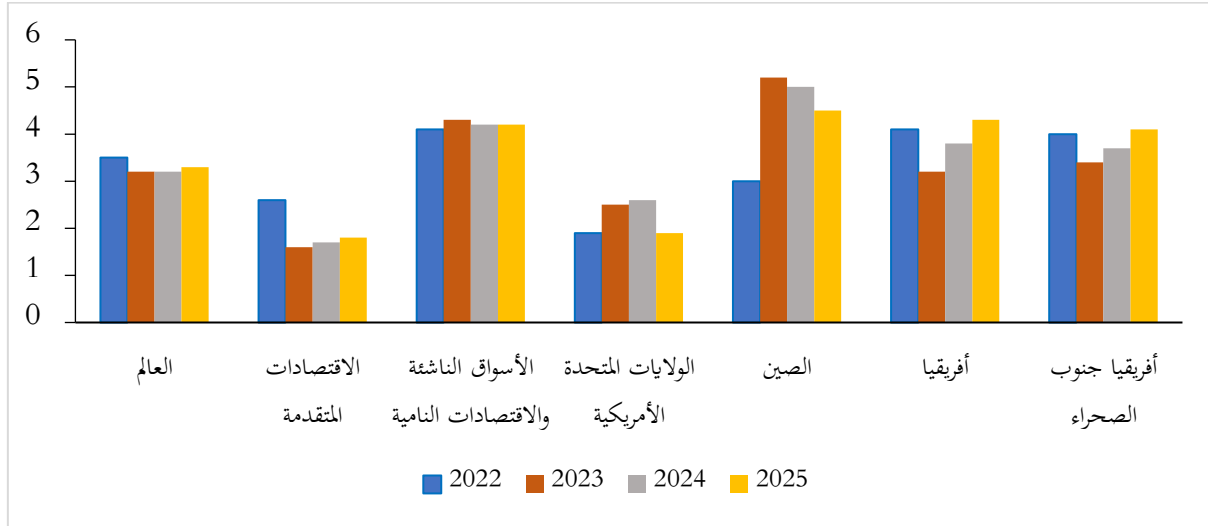
^(١) United Nations, "Standard projections: most-used", World Population Prospects, 2024 database. Available at <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/MostUsed/> (accessed in 2024)

^(٢) Global Trade Alert, New Industrial Policy Observatory database. Available at www.globaltradealert.org/ (accessed in August 2024).

عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يظل دون تغيير في عام ٢٠٢٤، قبل أن يرتفع قليلا إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠٢٥. ومن ناحية أخرى، يُتوقع أن ينخفض متوسط معدل النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية انخفاضاً طفيفاً من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٤,٣ في المائة في كل من عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.^(٣)

الشكل الأول:

نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم وبلدان ومجموعات مختارة من البلدان، ٢٠٢٢-٢٠٢٥ (النسبة المئوية للزيادة سنوياً)



ملاحظة: أرقام عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ هي توقعات.

المصدر: IMF, "World economic outlook update: the global economy in a sticky spot, July 2024" (Washington, D.C., 2024).

٨- وكما يتضح أيضاً من الشكل الأول، من المتوقع أن ينتعش نمو الشركاء التجاريين الرئيسيين لبلدان غرب أفريقيا بمعدلات مختلفة. ومن المنتظر أن يرتفع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢٤، وفي الاتحاد الأوروبي، يُتوقع أن يرتفع من ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الصين ٥ في المائة في عام ٢٠٢٤ و٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥، وهو ما يمثل انخفاضاً مطرداً من ٥,٢ في المائة المسجلة في عام ٢٠٢٣.

٩- ووفقاً لبنك التنمية الأفريقي، فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ٤,١ في المائة في عام ٢٠٢٢ قبل أن يتباطأ إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢٤ و٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢٥.^(٤) ولا تزال هذه المعدلات أقل بكثير من الهدف المتوخى لأقل البلدان نمواً المتمثل في معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد يبلغ ٧ في المائة، في إطار الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال النمو في أفريقيا يواجه تحديات هيكلية تعوقه بشدة مثل الضغط المناخي وانعدام الأمن والتركيز الاقتصادي.

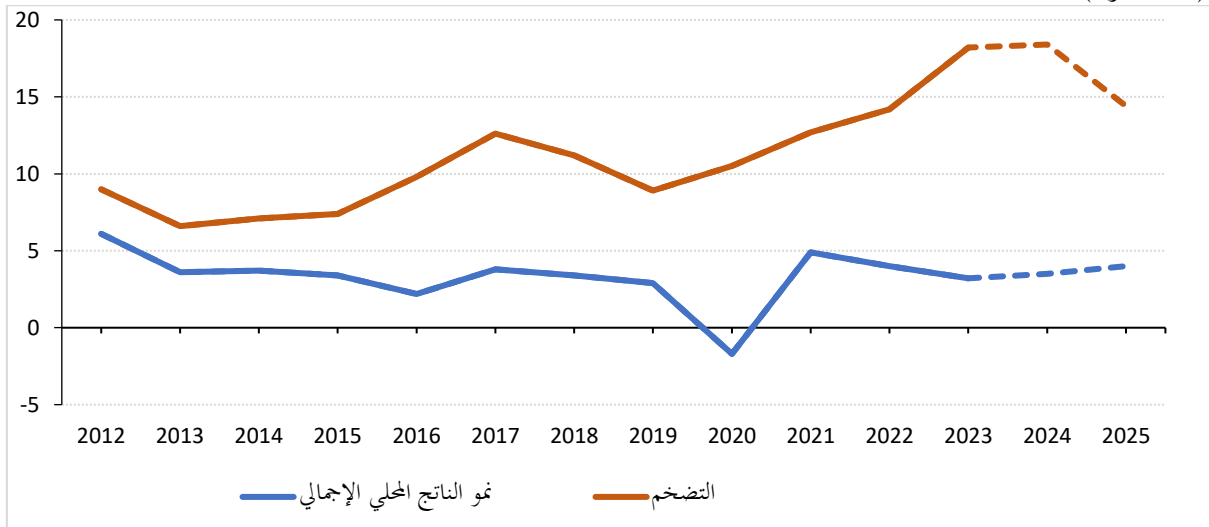
^(٣) IMF, "World economic outlook update: the global economy in a sticky spot, July 2024" (Washington, D.C., 2024)

^(٤) African Development Bank, *African Economic Outlook, 2024: Driving Africa's Transformation – the Reform of the Global Financial Architecture* (Abidjan, Côte d'Ivoire, 2024)

١٠- وقد بلغ معدل التضخم الكلي العالمي ٦,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣، ولكن من المتوقع أن ينخفض إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٢٤، وذلك في انخفاض مدفوع بارتفاع أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي منذ عام ٢٠٢٢ لاستعادة استقرار الأسعار. وكما يتضح من الشكل الثاني، فقد بلغ متوسط التضخم في أفريقيا ١٨,٢ في المائة في عام ٢٠٢٣، بزيادة ٤ نقطة مئوية عما كان عليه في عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يرتفع قليلا إلى ١٨,٤ في المائة في عام ٢٠٢٤، قبل أن ينخفض إلى ١٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢٥.

الشكل الثاني:

نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في أفريقيا، ٢٠١٢-٢٠٢٥ (نسبة مئوية)



ملاحظة: أرقام عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ هي توقعات.

المصدر: ECA calculations, based on IMF, Africa Regional Economic Outlook, April 2024 database. Available at www.imf.org/external/datamapper/datasets/AFRREO (accessed on 4 July 2024)

١١- وبالإضافة إلى ذلك، كانت القيود المفروضة على تدفقات رأس المال وعمليات نقل التكنولوجيا إحدى سمات التشطي الاقتصادي والجوسياسي العالمي منذ عام ٢٠٢٢. وفي جميع أنحاء العالم، انخفض الاستثمار المباشر الأجنبي بنسبة ٢ في المائة إلى ١,٣ تريليون دولار في عام ٢٠٢٣ من مستواه في عام ٢٠٢٢، بينما انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي داخل أفريقيا بنسبة ٣ في المائة إلى ٥٣ مليار دولار، مع انخفاض الرقم الخاص بالبلدان النامية بنسبة ٧ في المائة إلى ٨٦٧ مليار دولار. ويمكن أن يكون لهذا التباطؤ في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا أثر كبير على الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا والمنسوجات والتعدين الأفريقية.^(٥)

^(٥) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report, 2024: Investment Facilitation and Digital Government* (Geneva, 2024)

ثالثاً- لمحة عامة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية

ألف- الاستقرار السياسي والأمن والحالة الإنسانية

١٢- يواجه غرب أفريقيا تحديات اجتماعية وسياسية هائلة تشمل المشاكل المتعلقة بالحوكمة، والأزمات السياسية والأمنية. فخلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، تم تنفيذ ستة انقلابات عسكرية في المنطقة دون الإقليمية: اثنين في بوركينا فاسو، واثنين في مالي، وواحد في غينيا وواحد في النيجر. وعلاوة على ذلك، أدت رداءة نوعية الحوكمة إلى آثار ضارة واسعة النطاق على الصلة بين الأمن والسلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. فقد عززت بوركينا فاسو ومالي والنيجر علاقاتها المتبادلة من خلال تشكيل 'تحالف دول الساحل' في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، الذي أصبح 'اتحاد دول الساحل' في تموز/يوليه ٢٠٢٤. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، أعربت الدول الثلاث عن عزمها على الانسحاب من الإيكواس، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من تشظي المنطقة دون الإقليمية.

١٣- وبتزايد الإرهاب والتطرف في المنطقة دون الإقليمية: كما توضحه البيانات المستمدة من مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة وأحداثها، فقد تم ارتكاب ٥٨٣ هجوماً مسلحاً أسفر عن وفيات في غرب أفريقيا بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠٢٤.^(٦) وتركزت الهجمات في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، رغم أن عدداً منها أرتكب أيضاً في الأجزاء الشمالية من كل من بنن وتوغو.

١٤- ونتيجة لتدهور الحالة الأمنية، زاد عدد النازحين واللاجئين في المنطقة دون الإقليمية زيادة كبيرة. واعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٢٤، بلغ إجمالي عدد النازحين داخلياً واللاجئين في بوركينا فاسو ومالي والنيجر حوالي ٢,٨ مليون و ٥٠٠ ألف على التوالي.^(٧) واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، احتاج ٦,١ مليون شخص في جميع أنحاء بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار إلى مساعدات إنسانية،^(٨) بينما بلغ إجمالي عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى هذه المساعدة في نقاط معينة ٦,٣ مليون في بوركينا فاسو^(٩) و ٧,١ مليون في مالي^(١٠) و ٤,٣ مليون في النيجر^(١١) و ٨,٧ مليون في نيجيريا،^(١٢) وذلك في النصف الأول من عام ٢٠٢٤.

^(٦) Armed Conflict Location and Event Data, Armed Conflict Location and Event Data database. Available at <https://acleddata.com/> (accessed on 27 July 2024)

^(٧) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, R4Sahel: Coordination Platform for Forced Displacements in Sahel. Available at <https://data.unhcr.org/en/situations/sahelcrisis> (accessed in June 2024)

^(٨) United Nations Children's Fund (UNICEF), "Response in coastal countries linked to central Sahel crisis spillover snapshot", Response in Coastal Countries Linked to Central Sahel Crisis Spillover Appeal. Available at www.unicef.org/appeals/sahel-crisis-spillover#download (accessed in June 2024)

^(٩) UNICEF, "Burkina Faso humanitarian situation report, June 2024" (New York, 2024)

^(١٠) UNICEF, "Mali humanitarian situation report, mid-year 2024" (New York, 2024)

^(١١) UNICEF, "Niger humanitarian situation report No. 1, 31 March 2024" (New York, 2024)

^(١٢) UNICEF, "Nigeria humanitarian situation report, mid-year 2024" (New York, 2024)

١٥- وبينما عانى حوالي ربع مليار شخص في غرب أفريقيا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، فإن الأرقام تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. ففي مالي، تأثر ٢٠ في المائة من السكان، ولكن الرقم في سيراليون كان ٨٨,٦ في المائة.^(١٣)

١٦- ولا بد من اتخاذ سياسات متآزرة وتكاملية ومتكاملة دعما للصلة بين السلم والأمن والتنمية في سبيل التصدي لتعدد التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي والأمن في غرب أفريقيا وتعقيدها المتزايد.

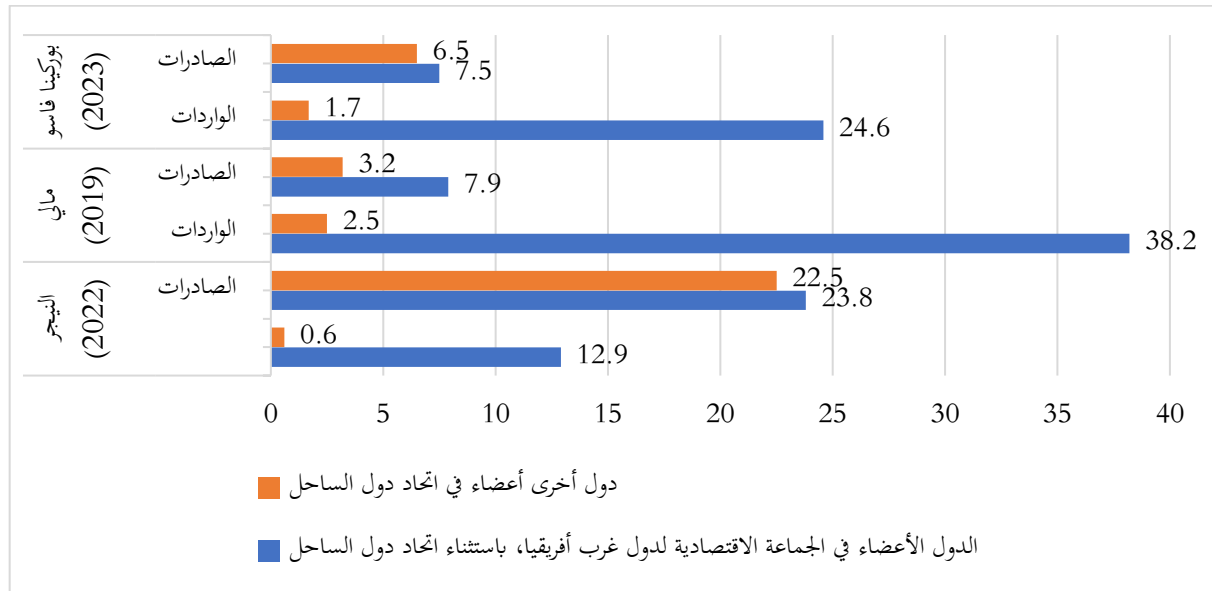
باء- الآثار المحتملة لانسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١- العلاقات التجارية والاعتماد المتبادل داخل غرب أفريقيا

١٧- كما هو مبين في الشكل الثالث، تمثل الواردات من الدول الأخرى الأعضاء في الإيكواس غالبية تجارة كل من بوركينا فاسو ومالي مع تلك البلدان؛ وفي الوقت نفسه، تمثل الصادرات إلى الدول الأخرى الأعضاء في الإيكواس غالبية تجارة النيجر معها. وتعد كوت ديفوار والسنغال وغانا ونيجيريا الشركاء التجاريين الرئيسيين لبوركينا فاسو ومالي والنيجر.

الشكل الثالث:

بوركينا فاسو ومالي والنيجر: حصة الواردات من الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والصادرات إليها (نسبة مئوية)



المصدر: ECA calculations, based on United Nations, Comtrade Database. Available at: <https://comtrade.un.org/labs/data-explorer/> (accessed in 2024).

^(١٣) Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Suite of food security indicators", FAOSTAT database. Available at www.fao.org/faostat/en/#data/FS (accessed in June 2024).

١٨- وفي عام ٢٠٢٣، جاء ما يقرب من ٢٥ في المائة من واردات بوركينا فاسو من الدول الاثني عشرة (١٢) الأعضاء في الإيكواس من غير الأعضاء في 'اتحاد دول الساحل' (الاتحاد)، لا سيما كوت ديفوار (١٣,٩ في المائة) وغانا (٦,٤ في المائة). والسلع الرئيسية المستوردة من تلك الدول الـ ١٢ هي النفط والكهرباء والتبغ. ولم تذهب سوى ٧,٥ في المائة من صادرات بوركينا فاسو إلى تلك الدول الـ ١٢، بينما ذهبت حوالي ٦,٥ في المائة من صادراتها إلى أعضاء آخرين في الاتحاد.

١٩- وفي عام ٢٠١٩، جاء أكثر من ٤٠ في المائة من واردات مالي من بلدان المنطقة دون الإقليمية، حيث نشأ أكثر من ٣٨ في المائة منها في الدول الـ ١٢ الأعضاء في الإيكواس من غير أعضاء 'الاتحاد'، لا سيما السنغال (٢٢,٥ في المائة) وكوت ديفوار (١٠,٢ في المائة). وشملت السلع الرئيسية النفط والأسمت والكهرباء. وذهب أقل من ٨ في المائة من مجموع صادرات مالي إلى تلك الدول الـ ١٢. ولم تستأثر كل من بوركينا فاسو والنيجر سوى بحصص صغيرة من واردات مالي وصادراته.

٢٠- وفي عام ٢٠٢٢، كان النيجر مرتبطا بالدول الـ ١٢ الأعضاء في الإيكواس من غير أعضاء 'الاتحاد' من حيث الصادرات (٤٥,٩ في المائة) أكثر منه من حيث الواردات (١٣,٥ في المائة). وكانت الجهات الرئيسية لصادرات النيجر هي مالي (١٨,٧ في المائة) بالنسبة للنفط، ونيجيريا (١٦ في المائة) بالنسبة للنفط والحيوانات الحية، وبوركينا فاسو (٣,٨ في المائة) بالنسبة للنفط. واستأثرت هذه البلدان الـ ١٢ بنسبة ٢٣,٨ في المائة من صادرات البلد. ومن حيث الواردات، كانت نيجيريا المورد الرئيسي للنيجر داخل المنطقة دون الإقليمية (٧,٧ في المائة)، وكان الأسمت والكهرباء الواردات الرئيسية منها.^(١٤)

٢١- وتُقيم كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر علاقات تجارية داخلية كبيرة مع الدول الـ ١٢ من غير الأعضاء في 'الاتحاد'. ولذلك، فإن انسحابها الفعلي من الإيكواس، بالإضافة إلى كونه نكسة كبرى للتكامل دون الإقليمي، يهدد بإضعاف التجارة والاستثمار داخل المنطقة دون الإقليمية.

٢- القيود التجارية والآثار المحتملة على تكاليف المعيشة

٢٢- بالنظر إلى الترابط الاقتصادي لاقتصادات غرب أفريقيا، فإن أي قيود تجارية قد تنشأ بعد الانسحاب الفعلي لبوركينا فاسو ومالي والنيجر من الإيكواس من المتوقع أن تؤثر سلبا على الإيرادات الحكومية على كلا الجانبين. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي انسحابها إلى زيادة تكاليف النقل والتشغيل، وهو ما يزيد من تكاليف المعيشة.

٢٣- كما يمكن أن تتأثر التجارة غير الرسمية عبر الحدود سلبا، مع احتمال حدوث زيادة في التهريب. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الحالة إلى تعميق الفقر وعدم المساواة، مع ما يترتب عن ذلك من أثر خاص على المرأة، لأن هذه التجارة غير الرسمية تهيمن عليها المرأة في غرب أفريقيا، ويمثل القطاع غير الرسمي ما بين ٣٠ في المائة و ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما بين ٦٠ في المائة وأكثر من ٩٠ في المائة من مجموع العمالة.^(١٥)

^(١٤) United Nations, Comtrade Database. Available at: <https://comtrade.un.org/labs/data-explorer/> (accessed in 2024)

^(١٥) ECA, *Secteur Informel en Afrique de l'Ouest : Relever le Défi de la Formalisation pour une Meilleure Contribution au Développement Durable et son Financement* (Addis Ababa, 2023)

٣- الهجرة داخل المنطقة وحرية التنقل

٢٤- من المتوقع أيضا أن يكون لانسحاب ثلاث دول أعضاء من الإكواس أثر كبير على حرية التنقل والهجرة داخل غرب أفريقيا، حيث يهاجر معظم الناس بحثا عن آفاق اقتصادية أفضل. ففي عام ٢٠٢٠، كان حوالي ٩٠ في المائة من ٧,٤ مليون مهاجر يعيشون في غرب أفريقيا ينحدرون من بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية. وكانت أهم ثلاثة ممرات للهجرة هي: بوركينا فاسو إلى كوت ديفوار، حيث يقيم ١,٣ مليون من بوركينا فاسو؛ وبوركينا فاسو إلى كوت ديفوار، حيث يقيم ١,٣ مليون من بوركينا فاسو؛ ومن كوت ديفوار إلى بوركينا فاسو، حيث يعيش حوالي ٦٠٠ ألف إيفواري؛ ومالي إلى كوت ديفوار، التي استضافت أكثر من ٥٠٠ ألف مالي. وفي ذلك الوقت، كان حوالي ٢٠٠ ألف مهاجر من كوت ديفوار يعيشون في مالي.^(١٦)

٢٥- ويمكن مواجهة الآثار السلبية المحتملة لخروج بوركينا فاسو ومالي والنيجر من الإكواس بدمج أسواق المنطقة المتشظية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتُبين عملية النمذجة الاقتصادية التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن التنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من المتوقع أن يعزز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في قطاعات الأغذية الزراعية والصناعية والخدمات بنسبة ٤١ في المائة و٣٩ في المائة و٣٩ في المائة على التوالي بحلول عام ٢٠٤٥.^(١٧)

جيم- الفرص المستمدة من الموارد الطبيعية والديناميات السكانية

١- الموارد الطبيعية

٢٦- يزخر غرب أفريقيا بموارد طبيعية وفيرة إذا تمت إدارتها على نحو منصف ومستدام ستقود المنطقة دون الإقليمية على طريق التنمية المستدامة. وكما يتضح من 'بيانات التعدين العالمية' لعام ٢٠٢٤، فقد كان السنغال وغانا وغينيا والنيجر ونيجيريا جميعها بلدانا رائدة عالميا في إنتاج معادن معينة في عام ٢٠٢٢، وهو ما يدل على أن لدى المنطقة دون الإقليمية إمكانات هائلة للاستثمار في سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز التصنيع.^(١٨)

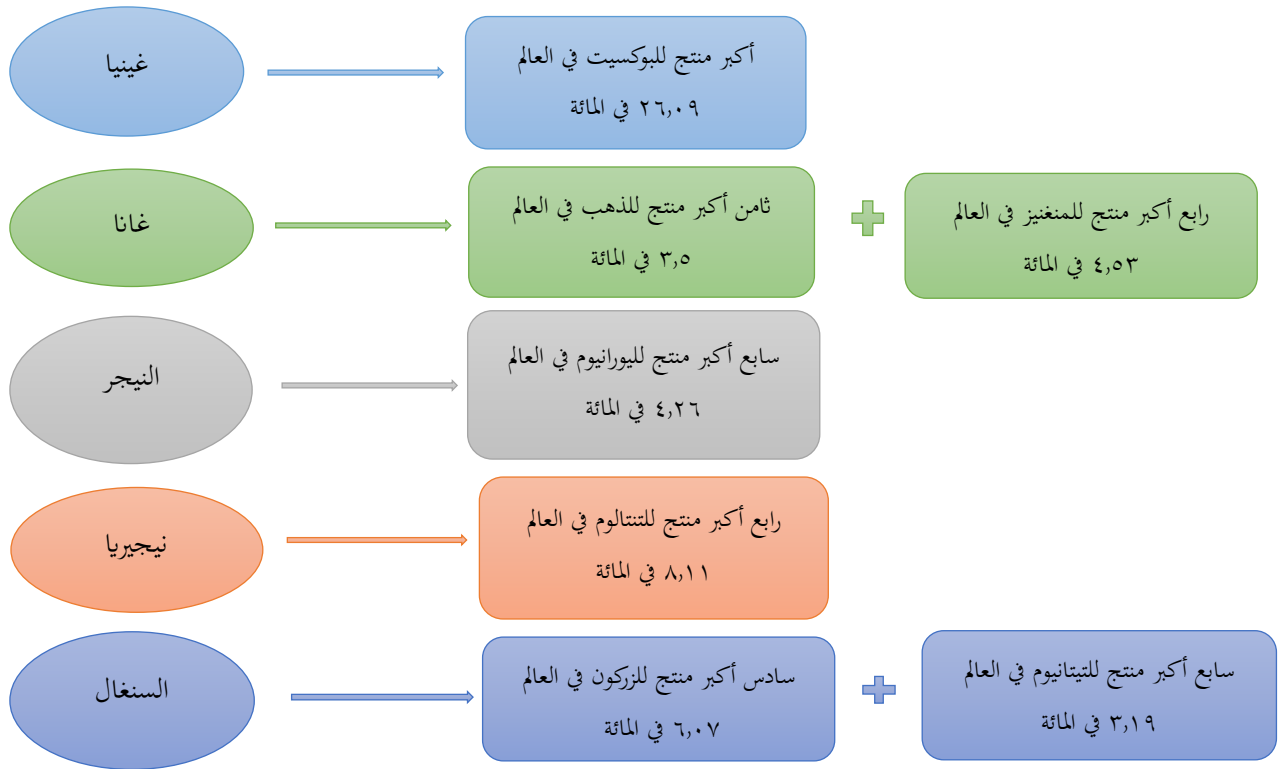
^(١٦) International Organization for Migration, "Migration data in Western Africa", Migration Data Portal. Available at: www.migrationdataportal.org/regional-data-overview/western-africa (accessed on 15 August 2024)

^(١٧) ECA, "New assessment of the economic impacts of the Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area on Africa" (Addis Ababa, 2021)

^(١٨) Christian Reichl and Michael Schatz, *World Mining Data, 2024* (Vienna, Austria, Federal Ministry of Finance, 2024)

الشكل الرابع:

المنتجات الرئيسية لمعادن مختارة في غرب أفريقيا، ٢٠٢٢



المصدر: ECA, based on Christian Reichl and Michael Schatz, *World Mining Data, 2024* (Vienna, Austria, Federal Ministry of Finance, 2024)

٢٧- وتمثل السلع الرئيسية المصدرة من غرب أفريقيا في النفط الخام (٤٦,٨ في المائة) والذهب (١٤,٢ في المائة) والكافور (٧,٨ في المائة)، التي تشكل مجتمعة ٦٨,٨ في المائة من مجموع صادرات المنطقة دون الإقليمية.^(١٩) ويعد حوالي ٧٠ في المائة من صادرات غرب أفريقيا سلعا أساسية غير مجهزة، وتراوح اعتماد المنطقة دون الإقليمية على السلع الأساسية بين ٦٥ في المائة في توغو و٩٨ في المائة في غينيا بيساو في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.^(٢٠) وبالإضافة إلى ذلك، تتسم صادرات السلع الأساسية من المنطقة دون الإقليمية بتركيز كبير: فقد جاء حوالي ٩١ في المائة من النفط الخام المصدر من غرب أفريقيا في عام ٢٠١٩ من غانا ونيجيريا؛ وجاء أكثر من ٧٧ في المائة من صادرات الذهب في المنطقة دون الإقليمية من بوركينا فاسو وغانا ومالي في الفترة نفسها؛ وفي عام ٢٠١٩ أيضا، استأثرت كوت ديفوار وحدها بأكثر من ٦١ في المائة من صادرات الكافور في المنطقة دون الإقليمية.^(٢١)

٢٨- ويمكن معالجة افتقار المنطقة دون الإقليمية إلى التنوع الاقتصادي واعتمادها على السلع الأساسية من خلال إنشاء سلاسل قيمة دون إقليمية تُشكل حافزا للتكامل والتنمية دون الإقليميين. ويمكن لسلاسل القيمة دون الإقليمية أن تؤدي إلى حلقة حميدة بالتنوع والتصنيع، بما في ذلك إضافة المزيد من القيمة داخل المنطقة دون الإقليمية.

^(١٩) United Nations, Comtrade Database. Available at: <https://comtrade.un.org/labs/data-explorer/> (accessed in 2024)

^(٢٠) UNCTAD, *Commodities and Development Report, 2023: Inclusive Diversification and Energy Transition* (Geneva, 2023)

^(٢١) United Nations, Comtrade Database. Available at: <https://comtrade.un.org/labs/data-explorer/> (accessed in 2024)

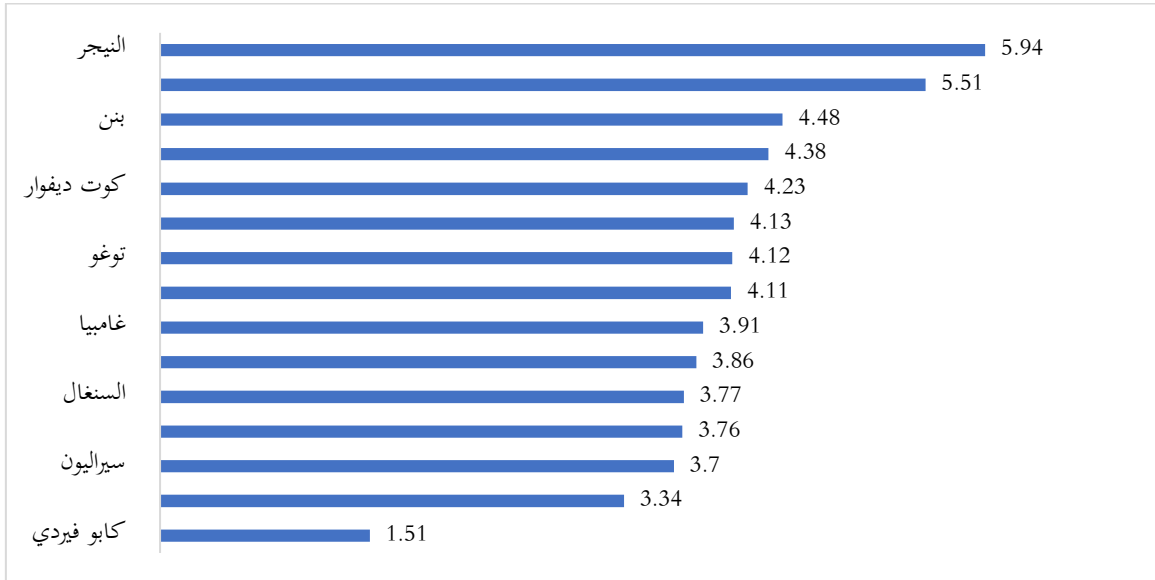
٢٩- وفي 'الرؤية الأفريقية للتعددين'، التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثانية عشرة، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، تم التأكيد على أن استغلال الموارد المعدنية يُتيح للدول فرصا لبناء هياكل أساسية يمكن استخدامها أيضا في القطاعات الأقل ربحية، ويُضيف قيمة لعملية التعددين نفسها في مراحلها الأولى والنهائية، ويُطور تقنيات ومنتجات متخصصة جديدة.^(٢٢)

٢- الديناميات السكانية

٣٠- يضم غرب أفريقيا حوالي ٤٥٦ مليون شخص، وعدد سكانه يتزايد بسرعة: ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٢٤. ويعزى هذا التزايد السريع إلى ارتفاع معدل الخصوبة الإجمالي، الذي يقدر بـ ٤,٤٤ ولادة لكل امرأة مقارنة بأربع ولادات لكل امرأة في أفريقيا ككل. وكما يتضح من الشكل الخامس، فإن معدلات الخصوبة المتوقعة لعام ٢٠٢٤ في المنطقة دون الإقليمية تتراوح ما بين ١,٥١ ولادة لكل امرأة في كابو فيردي و ٥,٩٤ في النيجر. وترتبط معدلات الخصوبة المرتفعة في المنطقة دون الإقليمية ارتباطا وثيقا بارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان، وهي تتراوح ما بين ٣,٢٦ في المائة في النيجر و ٠,٤٨ في المائة في الرأس الأخضر. ولدى ستة بلدان معدلات خصوبة أعلى من المتوسط الأفريقي، الذي يبلغ ٢,٢٧ في المائة. وتعد كابو فيردي البلد الوحيد الذي يملك معدلا أقل من المتوسط العالمي.^(٢٣)

الشكل الخامس :

معدلات الخصوبة المتوقعة في غرب أفريقيا، ٢٠٢٤ (عدد المواليد الأحياء لكل امرأة)



المصدر: ECA calculations, based on United Nations, "Standard projections: most-used", World Population Prospects, 2024 database. Available at <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/MostUsed/> (accessed in 2024)

^(٢٢) African Union, *Africa Mining Vision*, February 2009 (Addis Ababa, 2009)

^(٢٣) World Population Prospects, 2024 database

٣١- ومن السمات الأخرى للمنطقة دون الإقليمية العدد الكبير من سكانها الشباب: فالأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة يمثلون ما بين ٤٢,٧ في المائة من السكان في كابو فيردي و٦٧,١ في المائة في النيجر؛ ويبلغ المتوسط دون الإقليمي ٦١,٤ في المائة.^(٢٤) وفي المتوسط، كان ٣٣ في المائة من مواطني غرب أفريقيا الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب في عام ٢٠٢٢، وذلك بمعدلات تتجاوز ٤٠ في المائة في بوركينا فاسو وليبيريا والنيجر.^(٢٥) وبينما يشكل هذا العدد الكبير من السكان الشباب الذين يعانون من مثل هذا النقص الحاد في فرص التعليم والعمل تحديات، فإن العائد الديموغرافي الذي تمثله يتيح فرصة فريدة للنمو الشامل والتحول الاقتصادي، إذا تم القيام بالاستثمارات المناسبة.

رابعا - الحالة الاقتصادية في غرب أفريقيا والتوقعات

ألف- توجهات النمو والتضخم

٣٢- لا يزال الأداء الاقتصادي لغرب أفريقيا قويا ولكنه ليس استثنائيا، وقد أعاقته الآثار الضارة المطولة لجائحة كوفيد-١٩، والحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، ومشاكل الحوكمة والإرهاب المستمرة في المنطقة دون الإقليمية. وكما يتضح من الشكل السادس، فقد انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية انخفاضاً طفيفاً من ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يبلغ ٤,١ في المائة في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥. وبدل الانتعاش المعتدل منذ ذروة الجائحة على المرونة الاقتصادية للمنطقة دون الإقليمية. وانخفض النمو في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٢٣، ولكنه لا يزال قويا، مع توقع معدلات بنسبة ٦,٦ في المائة لكل من عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥.^(٢٦) وفي الدول الأعضاء في المنطقة النقدية لغرب أفريقيا، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك أساساً إلى التوسع الطفيف في قطاع الخدمات.^(٢٧)

^(٢٤) World Population Prospects, 2024 database

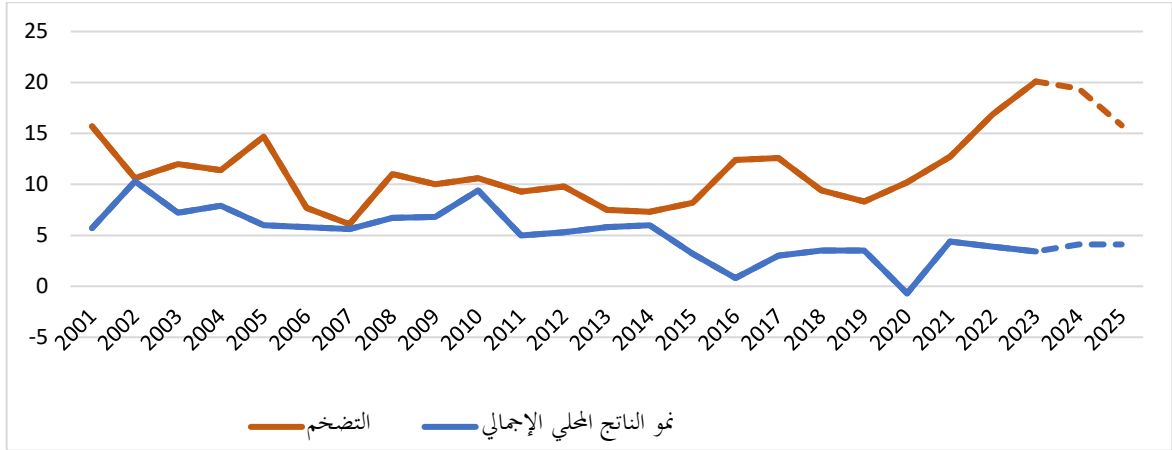
^(٢٥) Our World in Data, Share of Young People not in Education, Employment or Training. Available at: <https://ourworldindata.org/grapher/youth-not-in-education-employment-training> (accessed in August 2024)

^(٢٦) IMF, Africa Regional Economic Outlook, April 2024 database. Available at www.imf.org/external/datamapper/datasets/AFRREO (accessed on 4 July 2024)

^(٢٧) West African Monetary Institute, *Annual Report and Statement of Accounts for the Year Ended 31 December 2023* (Accra, 2023)

الشكل السادس:

نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو والتضخم في أفريقيا، ٢٠٠١-٢٠٢٥
(نسبة مئوية)



ملاحظة: أرقام عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ هي توقعات.

المصدر: ECA calculations, based on IMF, Africa Regional Economic Outlook, April 2024 database. Available at www.imf.org/external/datamapper/datasets/AFRREO (accessed on 4 July 2024)

٣٣- وارتفع متوسط معدل التضخم في غرب أفريقيا من ١٦,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٢٠,١ في المائة في عام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الزيادات في أسعار الغذاء والطاقة، التي كانت بسبب الحرب المستمرة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم بشكل طفيف إلى ١٩,٤ في المائة في عام ٢٠٢٤ ثم ينخفض إلى ١٥,٨ في المائة في عام ٢٠٢٥. وفي الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، من المتوقع أن ينخفض التضخم إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٢٤، بعد أن كان ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٢؛ ورغم هذا الانخفاض، سيظل التضخم أعلى من المعدل الذي يستهدفه الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الذي يبلغ ٣ في المائة^(٢٨). وفي المنطقة النقدية لغرب أفريقيا، ارتفع متوسط معدل التضخم من ٢٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٢٦,٦ في المائة في عام ٢٠٢٣، بسبب الزيادات في أسعار الأغذية والطاقة الناجمة عن تدمير أسعار الصرف، وانعدام الأمن، وتعطل سلسلة الإمداد العالمية^(٢٩).

باء- الحسابات التجارية والجارية

٣٤- لقد تفاقم متوسط عجز الحساب الجاري في غرب أفريقيا من ٢,٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يتحسن إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٢٤. وباستثناء نيجيريا، التي سجلت

IMF, "Regional economic outlook: sub-Saharan Africa, April 2024 – a Tepid and Pricey Recovery" (Washington, D.C., ^(٢٨) 2024)

West African Monetary Institute, *Annual Report and Statement of Accounts, 2023* ^(٢٩)

فائضا في الحساب الجاري بنسبة ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، عانت جميع دول غرب أفريقيا الأخرى من عجز في الحسابات الجارية في عام ٢٠٢٣؛ وبلغ العجز في الحسابات الجارية في السنغال وليبيريا والنيجر أكثر من ١٠ في المائة.^(٣٠)

٣٥- ومن المتوقع أن تزداد التجارة داخل غرب أفريقيا مع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد سارعت دول ومؤسسات غرب أفريقيا إلى وضع استراتيجيات واعتمادها لتنفيذ الاتفاق: فبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، قامت الإكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا و١٣ دولة من دول غرب أفريقيا الـ١٥ بصياغة هذه الاستراتيجيات، وذلك بدعم تقني ومالي من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين.

جيم-المالية العامة

٣٦- لقد تحسن متوسط العجز المالي في غرب أفريقيا بشكل كبير من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٣، حيث انخفض من ٦,٧ في المائة إلى ٤,٥ في المائة. وعلاوة على ذلك، تقلص العجز المالي لكل دولة في عام ٢٠٢٤، رغم أنه من المتوقع أن تحقق سيراليون وغامبيا وغينيا فقط هدف العجز المالي المتوخى بالنسبة للإكواس والمتمثل في أقل من ٣ في المائة لهذا العام. وقد تجاوز العجز المالي في بوركينا فاسو وتوغو وسيراليون وغينيا بيساو وكوت ديفوار وليبيريا والنيجر ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، وهو ما يشير إلى انخفاض كبير في هامش المناورة المالي لتلك الدول وانخفاض القدرة على القيام باستثمارات اجتماعية واقتصادية، على خلفية أزمات متعددة.

٣٧- ولا تزال القدرة على تحمل الديون مصدر قلق في غرب أفريقيا. فقد ارتفع متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية بنسبة ١٣,٢ نقطة مئوية بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤. وفي عام ٢٠٢٣، لم يف السنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا بيساو وكابو فيردي بالهدف الذي توخّته الإكواس والمتمثل في أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٠ في المائة أو أقل.^(٣١) وعلاوة على ذلك، يمثل انعدام الأمن المتزايد خطرا كبيرا يتمثل في قيام الدول بزيادة الاقتراض والعجز المالي لتمويل الإنفاق العسكري، وهو ما قد يقلل من التمويل المتاح للاستثمارات في النمو الاقتصادي والإنفاق الاجتماعي، الأمر الذي يقلل من احتمال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامسا-استعراض قضايا اجتماعية مختارة في غرب أفريقيا

ألف-الصحة

٣٨- في عام ٢٠٢٢، تراوحت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة دون الإقليمية بين ١٢,٣ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية في كابو فيردي إلى ١١٧,٣ حالة في النيجر. وكانت المعدلات في توغو والسنغال وغامبيا وغانا وكابو فيردي أقل من المتوسط الأفريقي الذي يبلغ ٦٩,٦ في الألف. وباستثناء كابو فيردي، فإن جميع الدول في المنطقة دون الإقليمية بعيدة كل البعد عن تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ما لا يقل عن ٢٥ في كل ألف ولادة حية بحلول عام ٢٠٣٠.

^(٣٠) IMF, "Regional economic outlook: sub-Saharan Africa, April 2024"

^(٣١) IMF, "Regional economic outlook: sub-Saharan Africa, April 2024"

٣٩- وفي عام ٢٠٢٢، تراوحت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان من ٤٩ في المائة في النيجر إلى ٩٠ في المائة في كابو فيردي. وفي ما يتعلق بنسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الإصحاح التي تدار بطريقة مأمونة في عام ٢٠٢٢، فقد كانت أعلى من ٥٠ في المائة فقط في السنغال وكابو فيردي ومالي، بينما كانت ٢٥ في المائة أو أقل في بنن وبوركينا فاسو وتوغو وسيراليون وليبيريا والنيجر.

٤٠- وتتراوح نسبة الولادات التي تتم على يد مختصين ذوي كفاءة في بلدان غرب أفريقيا من ٤٣,٧ في المائة في النيجر إلى ٩٧,٣ في المائة في كابو فيردي؛ وفي ٧ من البلدان الـ ١٥، تقل النسبة عن ٨٠ في المائة. وتعد معدلات الولادات لدى المراهقات في غرب أفريقيا من أعلى المعدلات في العالم، حيث تتراوح بين ٤٠ ولادة لكل ألف امرأة في كابو فيردي و١٥٠,٣ في النيجر. ويمكن أن تؤدي ولادة طفل في مرحلة المراهقة إلى تقليل السنوات التي تقضيها الفتيات في المدرسة، وهو ما يحد من فرصهن في تحسين وضعهن الاجتماعي والاقتصادي. ويرتبط خفض معدل الولادات لدى المراهقات ارتباطاً وثيقاً بتحسين الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.^(٣٢)

باء- التعليم

٤١- بما أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة تراوحت في عام ٢٠٢٢ بين ٣١ في المائة في مالي و ٩١ في المائة في كابو فيردي، فإن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود حتى يتمكن كل الشباب ونسبة كبيرة من البالغين، رجالاً ونساءً، من الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠. وفي غرب أفريقيا، كانت كابو فيردي، بنسبة ٩٣ في المائة، والنيجر، بنسبة ٩٩ في المائة، البلدين الوحيدين اللذين يضمن أكثر من ٩٠ في المائة من المدرّسين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، بينما الأرقام المقابلة في غانا وغينيا وليبيريا ونيجيريا كانت أقل من ٧٠ في المائة.^(٣٣)

جيم- العمالة

٤٢- تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عدد السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) في غرب أفريقيا سيبلغ حوالي ربع مليار شخص في عام ٢٠٢٤. ويُقدّر معدل البطالة العالمي في عام ٢٠٢٤ بنسبة ٤,٩ في المائة، ويبلغ المعدل في أفريقيا وغرب أفريقيا ٦,٣ في المائة و ٣ في المائة على التوالي، وهما أقل مما كان عليه الأمر في عام ٢٠٢٣. غير أن هذه الأرقام تخفي انتشاراً كبيراً للعمل غير الرسمي.

٤٣- وتعد معدلات العمالة غير الرسمية مرتفعة في غرب أفريقيا، وهي أعلى في جميع البلدان بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال. فبالنسبة للنساء، تتراوح المعدلات من ٦٣,٩ في كابو فيردي (أرقام ٢٠١٥) إلى ٩٨,٢ في بنن (أرقام ٢٠٢٢). وبالنسبة للرجال، تتراوح معدلات العمالة غير الرسمية بين ٦٣,٧ في المائة في كابو فيردي (أرقام عام ٢٠١٥) و ٩٤,٢ في المائة في

^(٣٢) World Health Organization, The Global Health Observatory. Available at www.who.int/data/gho/data/indicators (accessed in June 2024)

^(٣٣) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "SDG 4", Institute for Statistics database. Available at: <http://sdg4-data.uis.unesco.org/> (accessed in June 2024)

بنن (أرقام عام ٢٠٢٢). وفي عام ٢٠٢٤، بلغ متوسط معدل العمالة غير الرسمية في غرب أفريقيا ٨٧,٣ في المائة، وهو أعلى من الإحصاءات المكافئة بالنسبة لأفريقيا ككل، ٨٣,١ في المائة، وللعالم بأسره، ٥٧,٨ في المائة.^(٣٤)

دال - الفقر

٤٤ - تشهد منطقة غرب أفريقيا تفاوتات كبيرة من حيث الفقر المدقع، الذي يُعرّف بأنه العيش تحت خط الفقر الدولي الذي يبلغ ٢,١٥ دولار في اليوم (تكافؤ القوة الشرائية لعام ٢٠١٧). وكما يتضح من بيانات عام ٢٠٢٣، تتراوح نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي من ٤,٦ في المائة في كابو فيردي إلى ٥٠,٦ في المائة في النيجر، وفي تسعة بلدان تزيد النسبة عن ٢٠ في المائة.^(٣٥) وهذا يشير إلى أنه لا يزال من غير المرجح أن تتمكن غرب أفريقيا من القيام بدورها في تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

٤٥ - وفي عام ٢٠٢٢، سجلت جميع بلدان غرب أفريقيا، باستثناء غانا وكابو فيردي، درجات أعلى مؤشر التنمية البشرية أقل من ٠,٥٥٠، وهو ما يضعها في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة، وأقل من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الذي كان ٠,٥٤٩. وعلاوة على ذلك، حصلت جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية على درجات أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٠,٧٣٩.^(٣٦) وتشير هذه الدرجات المنخفضة إلى الحاجة إلى زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وتهيئة بيئة مواتية لتحسين التنمية البشرية.

سادسا - خاتمة وتوصيات في مجال السياسة العامة

٤٦ - لا يزال غرب أفريقيا يعاني من عواقب الصدمات الخارجية المتعددة: جائحة كوفيد-١٩، وتغير المناخ، والتوترات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، والضغط التضخمي. وتتفاقم آثار الصدمات بسبب هشاشة الحالة السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما في وسط منطقة الساحل.

٤٧ - ورغم المشاكل التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية فإنها تُظهر قدرتها على الصمود من خلال تحقيق نمو اقتصادي معتدل، يُتوقع أن يبلغ ٤,١ في المائة سنويا في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، رغم أنه من المتوقع أن يبلغ متوسط معدلات التضخم ١٩,٤ في المائة و١٥,٨ في المائة في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ على التوالي. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فستواجه بلدان غرب أفريقيا تحديات هائلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٨ - واستنادا إلى تحليل الحالة، فإن حكومات غرب أفريقيا مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، بما في ذلك الإصلاحات المناسبة للحد من التضخم، والحفاظ على الاستدامة المالية، وتعزيز النمو المستقر والمستدام؛

^(٣٤) International Labour Organization, "SDG indicator 8.5.2 – unemployment rate (%) – annual", ILOSTAT database. Available at <https://rshiny.ilo.org/dataexplorer16/?lang=en> (accessed in June 2024)

^(٣٥) World Bank, *Sub-Saharan Africa Macro Poverty Outlook: Country-by-Country Analysis and Projections for the Developing World – Annual Meetings, 2024* (Washington, D.C., 2024)

^(٣٦) UNDP, *Human Development Report 2023–2024: Breaking the gridlock: Reimagining cooperation in a polarized world* (New York, 2024)

- (ب) اغتنام الفرصة التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لكي تخفض في آن واحد الاعتمادَ على السلع الأساسية والاعتمادَ على الواردات وذلك بتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والتنوع الاقتصادي والتصنيع، لا سيما عن طريق تسخير إمكانات الموارد الطبيعية الوفيرة للمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك المعادن الحيوية؛
- (ج) الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم في سبيل تعزيز تنمية رأس المال البشري، وتسخير العائد الديموغرافي وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (د) الاستثمار في الآليات المناسبة ومحددة الهدف لمعالجة الفقر المدقع، وإيجاد فرص عمل لائقة، وإنشاء أنظمة الحماية الاجتماعية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، لا سيما للشباب والنساء، وكذلك بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (هـ) معالجة الأسباب الجذرية للتحديات الهيكلية، وتعزيز الحكم الرشيد، وتشجيع التدابير المتظافرة والتكاملية والمتكاملة، تمثيا مع الصلة بين السلام والأمن والتنمية.
-